

المحاضرة 02

دستور السنة الأولى عام 1791 لفرنسا

تكمن أهمية هذا الدستور هو انه اعتمد بشكل كامل على لائحة حقوق الإنسان وكذلك الدستور لانكليزي ومنه صدرت العديد من الدساتير في دول العالم أمثال تركيا وإيران وغيرها وبموجب ذلك الدستور عد الملك موظفا كبيرا له الحق فقط في اختيار وزرائه لا غير فأصبح الملك يملك ولا يحكم .

أما الهيئة التشريعية فقد أطلق عليها اسم الجمعية الوطنية التشريعية وتحدد عدد أعضائها ب750 نائبا عن الأمة وهي التي تصدر القوانين وتراقب وتحاسب الوزراء وتراجع مخططات السياسات الخارجية والداخلية والعسكرية غير أن ما يعاب على هذا الدستور هو انه حصر حق الانتخاب لمن يملك عقارا الأمر الذي لم يطبق المساواة التي نادى بها الثورة الفرنسية أما بالنسبة للجانب الإداري تم تسمية الأقاليم حسب الظواهر الطبيعية وأعطيت كل محافظة حكما لا مركزيا وإدارة بلدية ومجلسا بلديا منتخبا أما القضاء فقد جعله انتخابيا ومنع شراء المناصب القضائية. أما الإصلاح الضريبي والمالي فقد وزع الضرائب على أساس المساواة بين الجميع وجعل الضرائب الرئيسية التي حلت محل القديمة كما يلي:

- ضريبة على العقارات
- ضريبة على المنقولات
- ضريبة على الدخل من الأعمال التجارية والصناعية

غير إن هذه التغييرات لم تحل وضع الخزينة الفرنسية الخاوية الأمر الذي برزت مشكله الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة الأمر الذي ولد أزمة كبيرة مع البابوية كما اعد رجال الدين موظفين لدى الدولة الفرنسية فانقطعوا عن الكنيسة في روما فأصدرت الأخيرة قرار الحرمان بحق كل من يؤدي يمين الولاء لذلك القانون الذي أثار الملك لكونه كان متدينا وبسبب ذلك حاول الفرار من فرنسا بتأييد من زوجته والنبلاء المهاجرين خارج فرنسا

غيران هذه المحاولة الفاشلة ظهرت اتجاهات جمهورية قوية من خلال نادي الكوردلية ونادية اليعاقبة.

ومن المهم أن نستعرض أهم القوى المعارضة للثورة الفرنسية ومنجزاتها المهاجرين الفرنسيين وملوك أوربا ورجال الدين الكاثوليك والبابوية فالمجموعة الأولى الذين كانوا يتطلعون للعودة إلى فرنسا بقوة السلاح أما ملوك أوربا الذين شعروا بالخطر من رياح التغيير الفرنسية ضد الأنظمة الملكية المستبدة فهبوا يدافعون عن الحق الإلهي أما رجال الدين الذي أحسوا أن فرنسا انقضت على أملاك الكنيسة في فرنسا التي كانت معقل من معاقل الكاثوليكية. الأمر الذي كان عليها أن تواجه هذه القوى فبعد أن تم محاكمة الملك وإعدامه بتهمة التآمر على فرنسا والتعاون مع أعدائه ضد البلاد.

- حكومة الإدارة: في الخامس من تشرين الثاني 1795 أصدرت حكومة الإدارة بياناً أعلنت فيه عن برنامجها السياسي ويتلخص فيما يلي:

- لا مكان للملكية في النظام الجديد
 - القضاء على الحزبية والتعصب
 - منع أية سياسة تهدف إلى الثأر وإثارة الاضطراب بكل قوة
 - توطيد السلام الداخلي
 - انطلاق في مجالات الإنتاج الاقتصادي والإبداع العلمي والفني
- أصدرت الحكومة قرارات ضد اليعاقبة وقبضت على المتطرفين غير انه بقي لهم تأثير على الواقع السياسي فقد كان من بين أعضاء الحكومة من اليعاقبة وكان ذلك من عوامل سقوطها ودستور السنة الثالثة فقد كان الخمسة غير منسجمين فيما بينهم غير ان الصدام بين هؤلاء لم ينتهي لينعكس الأمر على البرلمان بين الملكين واليعاقبة المر الذي أخرج حكومة الإدارة .

وكان نابليون بونابرت المنتصر في ايطاليا مستعداً لان يمد لحكومة الإدارة العون وبالفعل أرسل نابليون احد ضباطه إلى باريس لإنقاذها ثم تمت الحركة الانقلابية عام 1897 في كارنو وألغيت انتخابات 49 محافظة وعزل 177 نائبا وأصبحت أعوان حكومة الإدارة الأغلبية في البرلمان بينما استطاع بونابرت في ايطاليا أن يفرض معاهدة كمبوفورميو على النمسا ولم تستقر الأمور في البلاد فعاد بونابرت إلى فرنسا في الوقت الذي كان سيز بيحث عن الجنرال المنشود وهو نابليون وتاليران وانتخب لوسيان شقيق رئيسا لمجلس الخمسمائة وتمكن نابليون من طرد معارضييه ووضعت الحكومة بيد ثلاثة قناصل وعرف ذلك بانقلاب برومير وبذلك انتهى عهد الثورة الفرنسية وبدا عهد نابليون بونابرت .

- واهم ما تصرف نابليون في مجال السياسة الخارجية ومنها :
- صلح كومبوفورميو 1797 وعقدها نابليون مع النمسا واهم بنودها :
- حصول فرنسا على الأراضي المنخفضة والجزر الايونية
- تخلي النمسا عن ممتلكتها في ايطاليا مقابل حصولها على البندقية
- اعتراف النمسا بجمهورية السيزاليون
- اعتراف النمسا بجمهورية ليجوريا

ولكي يحصل نابليون على العرش كان عليه أن يعتمد على الكنيسة الكاثوليكية فقد عقد صلح الكونكرات مع البابوية واعترفت الأخيرة بإنجازات الثورة الفرنسية ومصادرة أملاكها لصالح فرنسا وتصدر قرار تعيينهم بعد ان يتم اختيارهم من قبل نابليون وقد تعهد الاخير بحماية الممتلكات البابوية في ايطاليا .

والواقع كان بيوس السابع ممتنا لنابليون لأنه لم يمزق ممتلكاتها في ايطاليا أما موقف نابليون من انكلترا فبعد فشل الغزو الفرنسي لمصر ومن خلال تحطيم بريطانيا للأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر اقتنع نابليون بضرورة ضربها اقتصاديا فصدر مراسيم برلين عام 1807 والتي منع بموجبها تواجد اية سفن بريطانية في الموانئ الأوربية واتخذت بريطانيا موقفا مماثلا الأمر الذي اضر بالواقع الاقتصادي الأوربي بشكل عام ولكلا من فرنسا وبريطانيا بشكل خاص فقد ادى ذلك لانتشار الرشوة والتهرب وارتفاع الأسعار ومن أهم الصعوبات التي واجهها نابليون في تطبيق المراسيم في كلا من ايطاليا والبرتغال غير انه بالنسبة لايطاليا كان الوضع أسهل لان الأخيرة كانت قد الفت الاحتلال الفرنسي والتعاطف مع نابليون لكون أصله ايطالي كما إنهم أكثر اطلاعا على مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية أما البرتغال فبعد أن احتل نابليون اسبانيا الحليفة بحجة ان البرتغال كانت مقرا للتهرب مع بريطانيا .

فسارع لاحتلال البرتغال وتكمن الصعوبة هو انم شعب متدين ولان الباب وبسبب موقفه المحايد من تصرف نابليون أقدم الأخير على عزله فاثار البرتغاليين ضده وكونهم لم يكونوا مطلعين على مبادئ الثورة الفرنسية وسهم طبيعة الموقع الجغرافي في صعوبة تحرك القوات الفرنسية وسهولة البرتغاليين وبالتعاون مع البريطانيين في القضاء عليهم.